



الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

اللجنة الأولى

الجلسة ٢٣

الخميس، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد جارمو ساريفا (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند من ٦٢ إلى ٨٠ من جدول الأعمال (تابع)

البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار
جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح
والأمن الدوليالرئيس (تكلم بالانكليزية): أعلق الجلسة الآن
لإتاحة الفرصة لإجراء مشاورات رسمية وتمكين الوفود من
الإحاطة علما بالحالة الراهنة فيما يتعلق بمشروع القرار
A/C.1/58/L.1/Rev.1 وموقف مقدميه الرئيسيين.عُلقت الجلسة الساعة ١٥/١٠ واستؤنفت الساعة
١٦/١٥.الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت اللجنة اليوم في
مشروع القرار المتبقي A/C.1/58/L.1/Rev.1، المعنون: الاتجار
غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع
جوانبه، كما هو وارد في المجموعة ٤ "الأسلحة التقليدية".وقبل أن تشرع اللجنة في البت في مشروع القرار
A/C.1/58/L.1/Rev.1، سأعطي الكلمة للوفود التي ترغب في
الإدلاء ببيانات عامة بخلاف تعليل التصويت أو عرض
مشاريع قرارات منقحة.السيد تريزا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني
أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. بشأن مشروع القرار
A/C.1/58/L.1/Rev.1 المعنون: "الاتجار غير المشروع
بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه".
وتؤيد هذا البيان البلدان المنضمة وهي إستونيا وبولندا
والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا
وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المنتسبة بلغاريا وتركيا
ورومانيا، والبلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة
الحرّة والعضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أيسلندا
والنرويج.ويمكن أن يزعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء
فيه بحق أننا نتصدر الكفاح ضد الاتجار غير المشروع
بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وجميع الدول الأعضاءيتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الخفيفة، المعقود في عام ٢٠٠١، على أن أحد التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة يتمثل في استعمال شهادات المستعمل النهائي المعتمدة. فهذه الشهادات تساعد على منع التحويل غير القانوني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإعادة تصديرها. ودعا الاتحاد الأوروبي إلى إدراج فقرة عن تلك المسألة في مشروع القرار المقدم هذا العام على أساس صياغة أخذت مباشرة من برنامج العمل. ونعرف، من المشاورات العديدة التي أجريناها مع بلدان من جميع المناطق الجغرافية، أن هناك دعماً كبيراً للمضي قدماً بهذه المسألة. ويعتزم الاتحاد الأوروبي أن يعود إلى هذه المسألة في العام القادم، بالتعاون الوثيق مع وفود أخرى.

ووفقاً لتوصية فريق الخبراء الحكوميين، يُرجى مشروع القرار A/C.1/58/L.1/Rev.1 مسألة طبيعة الصك المعنى بعملية التعقب والدمغ، التي سيتم التفاوض بشأنها في عام ٢٠٠٤. ويرى الاتحاد الأوروبي أن من المجدي توضيح هذا الغموض. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن من شأن وضع صك متعدد الأطراف ملزم قانوناً في هذا الميدان أن يفضي إلى تقدم كبير، وسيكون هذا التقدم في المقام الأول في تعزيز وسائل توفير الدليل ضد التجار غير القانونيين ومن يقومون بأنشطة إرهابية، وتعزيز نوعية ذلك الدليل.

وبالنظر إلى أنني أتوقع أن يكون هذا آخر بيان لي في اللجنة الأولى، أود أن أقول بضع كلمات ختامية باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة. وأود قبل أن تنتهي أعمالنا في اللجنة الأولى هذا العام، وفي الوقت الذي توجه فيه السفينة إلى داخل الميناء، أن أعرب لكم السيد الرئيس عن خالص تقديرنا للجدية والدقة اللتين أدركتهما أعمالنا. ونُشيد بكم أيضاً لجهودكم الصادقة والناجحة لبدء عملية ترشيح أعمال اللجنة الأولى وجعلها أكثر كفاءة. وكان هذا

في الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة من بين مقدمي مشروع القرار. وما زال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالتنفيذ التام لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، كما أنه يرى أن نتائج اجتماع الدول الذي يُعقد مرة كل سنتين والذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠٠٣ كانت إيجابية. ولقد برهن الاتحاد الأوروبي، عن طريق دعمه السياسي للمبادرات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإسهامه المالي فيها، على استمرار اهتمامه بهذه المسألة. ونرى أنه ينبغي الحفاظ على زخم هذه المبادرة الهامة المتعددة الأطراف وتعزيزها.

وعلى هذا الأساس، يرحب الاتحاد الأوروبي بمشروع القرار A/C.1/58/L.1/Rev.1 بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ويأمل مخلصاً أن يعتمد بتوافق الآراء. ويعلق الاتحاد الأوروبي، كما ذكر في المناقشة العامة، أهمية كبيرة على الاجتماع الذي يُعقد مرة كل سنتين والذي سيعقد هذه المرة في عام ٢٠٠٥، إذ أنه سيشكل خطوة حاسمة الأهمية نحو التحضير للمؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٦، ويعتزم الاتحاد أن يقترح أن تترأس إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اجتماع عام ٢٠٠٥.

ولمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة جوانب عديدة مختلفة، ومن ثم يجب، وفقاً لذلك، علاج هذه المسألة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

ونود أن نوجه اهتمام اللجنة الأولى الخاص إلى أنه يلزم القيام بالمزيد من الأعمال الموضوعية فيما يتصل بضوابط الصادرات، التي هي أداة أساسية الأهمية للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. واتفق في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة

السيد الرئيس، أود أن أؤكد لكم ولسائر مقدمي مشروع القرار أن المقدمين الرئيسيين قد تشاوروا على نطاق واسع جدا بشأن مختلف جوانب مشروع القرار. وتشاورنا باستفاضة بشأن ما تم طرحه من مسائل بخصوص الآثار في الميزانية البرنامجية. ولكن الوفورات التي استطعنا أن نحققها فيما يتصل بالآثار في الميزانية البرنامجية كانت لسوء الطالع غير كافية. ونحن نأسف لذلك. ونواجه الآن خيارا، وقد يتم كسر توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر بقية مقدمي مشروع القرار على صبرهم. إذ كان من المفترض أن يتم البت في مشروع القرار يوم الاثنين، إلا أنه لم يحدث شيء حتى الآن. ونأسف لهذا التأخير، ولكن التزام المقدمين الرئيسيين الثلاثة بأحكام مشروع القرار تعززت نتيجة لما حدث هذا الأسبوع.

وأود أيضا أن أشكركم السيد الرئيس للسماح لي بتمتدح من الوقت للتشاور مع مختلف الوفود - بما فيها المقدمون الرئيسيون الآخرون. وأود أن أؤكد مجددا أن ما اتفقنا عليه في عام ٢٠٠١ بشأن برنامج العمل ما زال قائما.

السيد ستريت (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): ترى سويسرا أن من الأهمية القصوى أن تتابع الجهود المشروع فيها ضمن إطار الجهود المبذولة لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة. وكما فعلت الوفود الأخرى، يأسف وفد بلادي على حقيقة أنه تعذر تحقيق توافق آراء بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/58/L.1/Rev.1 - والذي ترى سويسرا مع ذلك أنه ذو أهمية قصوى - رغم الجهود الكثيفة التي بذلها عدد من الوفود. ويأسف وفد بلادي بصفة خاصة على أن سبب المأزق ليس مسألة جوهرية بل مسألة تمويل، اكتشفت في وقت متأخر جدا من عملنا.

سمة خاصة من سمات هذه الدورة، ونشكركم على عمل أحسنتم صنعه.

وأود بالمثل أن أشكر موظفي الأمانة على أعمالهم وعلى المساعدة التي قدموها للوفود في أثناء الدورة. ونتوجه بالشكر الخاص إلى أمانة اللجنة لما قدمته من خدمات ومشورة قيمة. ولقد قام المترجمون الشفويون والمترجمون التحريريون بعمل ممتاز رائع وُدين لهم بخالص الشكر. ونحن أيضا ممتنون لجميع المسؤولين عن خدمات المؤتمرات التي كانت أساسية الأهمية لنجاح أعمالنا على امتداد أسابيع.

أخيرا، أود أن أعرب لزملائنا من الوفود عن تقديرنا للجو الإيجابي وروح التعاون اللذين سادا بين الوفود هذا العام. ويجب أن نلتزم جميعا بمواصلة تعزيز حوارنا وفهمنا المتبادل؛ وإن الاتحاد الأوروبي على استعداد للقيام بدوره في هذا الشأن.

السيدة موتوتيتا (جنوب أفريقيا) (تكلمت

بالانكليزية): أتكلم باسم كولومبيا واليابان وبلدي جنوب أفريقيا بصفتنا المقدمين الرئيسيين لمشروع القرار A/C.1/58/L.1/Rev.1 بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تهديدا رئيسيا للسكان في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا.

ولقد حظيت مشاريع القرارات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، على امتداد عدة سنوات، بتأييد واسع النطاق واعتمدت بتوافق الآراء. ولكننا في هذا اليوم الذي ننظر فيه في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة نضطر، ببالغ الأسف - ونجد ذلك مُحزننا جدا - إلى أن نتخذ قرارا مختلفا.

النطاق التي سيجريها الأمين العام ألا تحكم مسبقا على المناقشات التي ستعقدتها لاحقا الدول الأعضاء بهدف تحديد التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الدولي والتصدي للسمسة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وبعد أن عرض وفد بلادي هذه المعايير بشأن البند المعروض علينا وبشأن مشروع القرار هذا، فإنه يطلب رسميا إدراجه ضمن مقدمي المشروع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لذلك تمضي اللجنة الآن إلى البت في مشروع القرار A/C.1/58/L.1/Rev.1.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة لإجراء التصويت.

السيد ستار (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/58/L.1/Rev.1، والمعنون "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه".

ومشروع القرار هذا عرضه ممثل جنوب أفريقيا في الجلسة ١٣، المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وترد قائمة مقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/58/L.1/Rev.1 وكذلك في الوثائق A/C.1/58/INF.2 والإضافات ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٦. وعلاوة على ذلك، أصبحت سري لانكا وكوبا من مقدمي مشروع القرار.

وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه اللجنة إلى الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار هذا، والتي ترد في الوثيقة A/C.1/58/L.56.

أجري تصويت مسجل.

ورغم ذلك، تعرب سويسرا عن الأمل في أن نتمكن من حل هذه المشكلة قبل عرض مشروع القرار هذا أمام الجلسة العامة للنظر فيه. ونحن نعتقد بصفة خاصة أنه يمكن تعبئة الموارد والتعامل مع التكاليف على حد سواء. ونعتقد أنه يمكن تحقيق بعض المدخرات الممكنة بدون أن يؤثر ذلك سلبا على جودة عملنا. وعلى أية حال، ستجهد سويسرا في الأيام المقبلة للإسهام في البحث عن طريقة مبتكرة لحل مشكلات التمويل هذه - حل تجده جميع الوفود المعنية مناسبة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ما لم ترغب وفود أخرى في الإدلاء ببيان عام قبل أن نشرع في اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار، سنمضي إلى البت في مشروع القرار A/C.1/58/L.1/Rev.1.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا، الذي يرغب في التكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت.

السيد غالالا لوبيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إن الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة، باعتبارها الحفل المتعدد الأطراف بلا منازع، أثبتت أنها الساحة الأنسب لتحديد الخطوات ذات الصلة الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومجابهته والقضاء عليه ولتشجيع تلك الخطوات والتوصية بها والاتفاق عليها.

إن اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة للتصدي لتلك الآفة في تموز/يوليه ٢٠٠١ كان شهادة واضحة على تلك الحقيقة. وفي ضوء الأهمية التي توليها حكومتي لهذه القضية، يقدم وفد بلادي مرة أخرى تأييده لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/58/L.1/Rev.1.

ونود بصفة خاصة توضيح تفسيرنا للفقرة ١١ من المنطوق. إن فهمنا هو أنه يجب لنتيجة المشاورات الواسعة

المؤيدون:

الأسود، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، تونغغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فترويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/58/L.1/Rev.1 بأغلبية ١٦٢ صوتا مقابل صوت واحد، ولم يمتنع أحد عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن للوفود الراغبة في التكلم تعليلا للتصويت على القرار المتخذ للتو.

السيد مغييس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): للأسف الشديد صوت وفد الولايات المتحدة معارضا مشروع القرار A/C.1/58/L.1/Rev.1، بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

وتؤيد حكومتنا بقوة التدابير والأنشطة الجوهرية المقترحة في المشروع. ولكن التكلفة المقدرة والبالغة حوالي ١,٩ مليون دولار لأنشطة لم تُدرج من قبل في الميزانية، ولم تبلغ الوفود بها إلا في وقت متأخر على نحو غير مقبول، ومن خلال الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لاوس، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا والجبل

والمجموعات السياسية، والأمانة العامة على عملكم الشاق وعلى تعاونكم.

ومع ذلك، من المبكر الحزم فيما إذا كان عملنا في هذه الدورة سيحقق النتائج الإيجابية التي ننشدها. فذلك سيعتمد على إرادتنا، الجماعية والفردية، لمتابعة وتنفيذ المقررات والقرارات التي اتخذت في هذه الدورة. وقد أثارت وفود عديدة مسألة تنفيذ المقررات والقرارات، وينبغي لنا جميعاً أن نتناول هذه المسألة، وخاصة إزاء خلفية الرغبة المتجددة والرحم القائم لتنشيط عمل الجمعية العامة.

وفي الختام، تعلن حركة عدم الانحياز تأكيداً من جديد على التزامها بتعزيز السلم والأمن الوطنيين من خلال تدابير نزع السلاح. وتود الحركة أن تكرر التأكيد الجازم لرأيها على أن تعددية الأطراف والحلول المتعددة الأطراف المتفق عليها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، توفر السبيل المستدام الوحيد لتناول مسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

السيد جون يونغريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): لقد طلبت الكلمة لأشرح مرة أخرى موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من المسألة النووية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وآمل أن يساعد بياني بشأن المسألة النووية بين بلدي والولايات المتحدة على تصحيح فهم جميع المشاركين الحاضرين هنا اليوم.

من وجهة نظر تاريخية، فإن أصل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية يعود إلى الولايات المتحدة. وبعبارة أخرى، هذه المسألة هي نتيجة لسياسة الولايات المتحدة العدائية الرامية إلى خنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن طريق الأسلحة النووية. ومع ذلك، تقوم الولايات المتحدة الآن بتضليل الرأي العام، وكأن جمهورية كوريا

الواردة في الوثيقة A/C.1/58/L.56، لم تترك لوفدنا خياراً سوى معارضة هذا المشروع كمسألة انضباط ائتماني.

والجميع هنا يعلمون أن الولايات المتحدة مشارك نشيط وقائد في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه وأنها سواصل العمل على تحقيق هذا الهدف. ونحن ننظر إلى ممارسة التعرف على الأسلحة وتعقبها التي ستتم في العامين المقبلين باعتبارها ممارسة واعدة بشكل خاص، حيث أنها ستكمل البرنامج الحالي للتعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها في الولايات المتحدة. ولكن سياسة الولايات المتحدة الخاصة بالحفاظ على الانضباط في ميزانيات الأمم المتحدة هي بالمثل معروفة تماماً.

ورغم الخطوات التي اتخذت لخفض التكلفة، فإن التكاليف المتوقعة والبالغة حوالي ١,٥ مليون دولار والحددة في الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على القرار A/C.1/58/L.1/Rev.1 ليست مخصصة في مشروع ميزانية الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ولا تقابلها تخفيضات في برامج ذات أولوية أقل بكثير من مكافحة هذا الخطر. وتعاملت حركة عدم الانحياز أيضاً مع مشاريع القرارات المقدمة من الوفود الأخرى بنفس الروح. ونشكر تلك الوفود التي أظهرت روح التعاون مع حركة عدم الانحياز.

لقد انتهت اللجنة الآن من نظرها في جميع البنود المدرجة في جدول أعمالها واستطاعت أن تعتمد ٥٣ من مشاريع المقررات ومشاريع القرارات خلال الفترة المخصصة لها. وفي الواقع، تمكنا من إنجاز عملنا قبل يوم واحد من الموعد المقرر. وهذا إنجاز جيد. وفي ذلك الصدد، نقدم تهانينا لكم، سيادة الرئيس، ولأعضاء مكتبكم، ولجميع الوفود،

وأن تعاقب من يخالف رأيها؟ وهل يترتب على مجرد البلدان الصغيرة أن تنفذ الالتزامات؟ أليس قيام الولايات المتحدة بتهديد البلدان الصغيرة باستخدام الأسلحة النووية ضدها وتطويرها لأنواع جديدة من الأسلحة النووية انتهاكا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؟

لقد قررت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تنسحب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تعزز ردعها النووي لمجابهة السياسة العدوانية المتفاقمة باستمرار للولايات المتحدة وضغطها المستمر على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فهل يشكل ذلك حقا تهديدا لبلدان أخرى أو انتهاكا للقانون الدولي؟ وهل تهديد الدول الكبرى للدول الصغرى هو من أجل السلام؟ إن من الضروري أن يناقش المجتمع الدولي بإخلاص وصراحة مسائل السلم والأمن والعدالة والإفلات من العقاب. وإذا تخلت الولايات المتحدة عن سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتعاملت معنا باحترام ومع نظامنا على قدم المساواة، فستتمكن من إزالة شواغل الولايات المتحدة. ولهذا السبب، تمسكت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموقفها بأن تسوية المسألة النووية ينبغي أن تتم وفقا لمبدأ اتخاذ التدابير المتزامنة بعد أن قدمت اقتراحا بإيجاد صفقة حل يكون هدفه النهائي جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية.

ومع ذلك، فإننا نتمسك بموقفنا بالرد على استمرار سياسة الولايات المتحدة المتطرفة الرامية إلى خنق بلدنا باتخاذ موقف صلب، وبالرد على موقف ودي من قبل الولايات المتحدة بموقف مماثل. وستستمر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية برصد تحركات الولايات المتحدة عن كثب.

الشعبية الديمقراطية تُعرض نظام منع انتشار الأسلحة النووية للخطر.

ولا يمكننا أن نتغاضى عن حقيقة أن وزير الطاقة في الولايات المتحدة قد زعم في بيانه أثناء الاجتماع المنعقد في مقر الأمم المتحدة بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، في إشارة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بأن كوريا الشمالية لا تستجيب لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتسعى إلى تنفيذ برنامج سري لتخصيب اليورانيوم. ولكن ذلك الادعاء يتناقض مع الحقيقة.

ويرى وفدي أن من الضروري انتهاز هذه الفرصة لتقديم شرح موجز للمسألة النووية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وكانت الولايات المتحدة قد تعهدت بأنها ستلتزم بوقف التهديدات النووية وبالتخلي عن عدائها لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموجب البيان المشترك الموقع بين البلدين في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، واتفاق الإطار المعتمد من قبل البلدين في العام ١٩٩٤. ولكن الولايات المتحدة لم تستجب لأي من التزاماتها، بل أقدمت، بدلا من ذلك، على تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، وصعدت تهديداتها النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقامت الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، بإلغاء اتفاق الإطار لعام ١٩٩٤ وانتهكت المبادئ الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار، مسمية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طرفا في "محور الشر"، وجاعلة إياها هدفا لهجوم نووي استباقي، ومتهربة من التزاماتها فيما يتعلق ببناء مفاعلات المياه الخفيفة وموقفه إمدادات الوقود الثقيل.

فما هو القانون الدولي؟ ومن ينبغي أن ينفذه؟ وهل رأي الولايات المتحدة أو حجتها هي القانون الدولي؟ وهل من حق الولايات المتحدة أن تقيم تنفيذ الاتفاقات الدولية

وأنتم سيدي الرئيس، بصفتكم القبطان، وبمساعدة المكتب وموظفي الأمانة العامة الأكفاء. نحن فيهم المترجمون الشفويون، والمترجمون التحريريون، والمدونون، قدتم السفينة وكفلتم عدم تحولها إلى بارحة. ونحن الآن نرسو بأمان في الميناء، قبل يوم من الموعد المحدد لذلك. وبالطبع لم يكن الإبحار دائما سهلا، خاصة خلال الأيام القليلة الماضية وعصر اليوم.

ولكن يسعد المجموعة الأفريقية أنه رغم هذا العطب الطفيف في السفينة فهي على الأقل لم تغرق. ولا يزال يحدونا بعض الأمل أن نتمكن من إصلاح العطب الذي أصاب مبدأ توافق الآراء بشأن القضايا الدولية الرئيسية. ونحن نعتبر مشروع القرار الذي اعتمدناه للتو (A/C.1/58/L.1/Rev.1) مرتبطا بقضية دولية رئيسية.

وأود أن أعرب عن تقديرنا البالغ لجميع الوفود التي أيدت مشاريع القرارات التي قدمتها المجموعة الأفريقية والتي اكتست - ولا تزال - أهمية مباشرة بالنسبة لنا، بما في ذلك مشروع القرار الذي اعتمدناه للتو. ولقد تكلمت عن مشاريع القرارات المقدمة من أفريقيا، ولكنها في الواقع مشاريع قرارات اللجنة الأولى والجمعية العامة، لأنه رغم مصالحنا الوطنية والإقليمية، في التحليل النهائي، عندما يخص الأمر نزع السلاح والسلام والأمن الدوليين، فعلى مسؤولية جماعية - وعلىنا في الحقيقة واجب جماعي - بأن نعمل بكفاءة وأن نجعل هذا العالم، من خلال عملنا في هذه اللجنة، أكثر أمانا لنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل سيراليون على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى القبطان ورفاقه إلى البحارة.

السيد كاتو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أتشرف باسم المجموعة الآسيوية أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي

في الختام، أود أن أعرب عن تقدير وفدي العميق لكم، سيادة الرئيس، على تكريس أنفسكم من أجل تحقيق النتائج المنشودة من مداولاتنا.

السيد أوديديا (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أن أهنيئكم، السيد الرئيس، وأن أشكركم على توجيهكم عمل اللجنة في هذه الدورة إلى نتيجة مثمرة جدا. وأود من خلالكم أن أشكر أعضاء المكتب والأمانة، والمترجمين الفوريين، والموظفين الآخرين الذين قدموا الخدمات الأخرى.

إن مشروع القرار A/C.1/58/L.1/Rev.1، مهم جدا بالنسبة لأفريقيا لأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مسؤول، بدرجة كبيرة، عن عدم الاستقرار السياسي، وزعزعة الأمن، والكساد الاقتصادي والأزمة الإنسانية التي حلت بالقارة. ولذلك، تعرب المجموعة الأفريقية عن أسفها لأن اللجنة الأولى لم تتمكن من اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء، كما جرى دائما بالنسبة لمثل هذه المشاريع.

مع ذلك، يحدونا الأمل أن يأتي حل للخلاف في موعد مبكر، بحيث يمكن تنفيذ مشروع القرار بصورة كاملة. ونأمل أيضا أن يتم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء عندما يعرض على الجمعية العامة للنظر فيه.

السيد رو (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): باسم المجموعة الأفريقية، التي يتشرف وفد بلادي برئاستها عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على أدائكم الممتاز في إدارة شؤون اللجنة الأولى. وبالطبع لم نكن نشك أبدا في استطاعتكم وقدرتكم على فعل ذلك بهذا الشكل المرضي.

بالأمس وعصر اليوم، اختارت بعض الوفود ما يمكن وصفه بالبحار البحري عندما قالت إننا نقرب من الميناء.

من خلال الأمم المتحدة - بتميز لفترة حوالي ٣٠ عاما. ويؤسفنا، سيد ستار، أن نراكم تغادرون المنظمة، ولكنكم تستحقون تقاعدكم، وإني واثق بأنكم ستواصلون المتابعة الوثيقة للقضايا الهامة جدا والمجادة جدا التي ما فتئت لجننتكم تتعامل معها طيلة الأعوام العشرين التي عملتم فيها مع اللجنة الأولى. ولن تنقصكم قضايا للمتابعة، فإني واثق بأنكم بصفتكم مراقبا بارعا للقضايا الراهنة ستتابعونها عن كثب شديد. وأتمنى أن تتمكنوا من مشاهدتنا ونحن نحرز التقدم، ليس هنا فحسب، بل في أنحاء أخرى من آلية الأمم المتحدة لترع السلاح. ولذلك، أود أن أعرب عن خالص شكري الشخصي على تعاونكم الجيد جدا.

السيد ستيفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): أود باسم أعضاء مجموعة أوروبا الشرقية، التي تتألفها جمهورية مقدونيا عن الشهر الحالي، أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأهنئكم على رئاستكم البارعة طيلة مراحل عمل اللجنة الأولى هذا العام. لقد أسهم جهدكم الشخصي والمتواصل وتفانيكم إسهاما هائلا في الإنهاء الناجح لأعمالنا. كما أننا نشكر ونهنئ أعضاء المكتب الآخرين والأمانة العامة أيضا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا توجد طلبات أخرى لأخذ الكلمة في هذه المرحلة. وبذلك نكون قد اختتمنا المرحلة الأخيرة من أعمالنا: اتخاذ إجراء بشأن جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال من ٦٢ إلى ٨٠.

وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أدلي ببيان موجز بصفتي رئيسا للجنة الأولى.

منذ إنشاء اللجنة الأولى وهي جزء لا يتجزأ من عملية عالمية لوضع المعايير تشمل نطاقا واسعا من القضايا المعنية بجدول أعمال الأمن الدولي. وبينما تفتقر قراراتنا إلى

الرئيس، على إدارة أعمال اللجنة الأولى والوصول بها إلى نهاية مثمرة. ففي ظل قيادتكم وتوجيهكم القديرين، استطعنا إنجاز ما شرعنا في إنجازه. كما نعتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام، السيد نوبوياسو آبي، وأعضاء المكتب والأمانة العامة، والمترجمين الشفويين، والمترجمين التحريريين، وكل من ساعد بطريقة أو بأخرى على ضمان الإنهاء الناجح لعملنا في اللجنة الأولى.

أخيرا، نحن نشيد بجميع الوفود على روح التعاون التي أديرت بها أعمال اللجنة الأولى هذا العام. فلقد ساعدنا ذلك على تحقيق هدفنا المتمثل في الاقتراب بنا من عالم أكثر أمنا وأكثر سلامة وخال من الأسلحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمقرر اللجنة، ممثل إكوادور.

السيد كريبو (إكوادور)، مقرر اللجنة الأولى (تكلم بالاسبانية): إنني أشارك في عبارات التهنئة التي وُجّهت إليكم، سيدي الرئيس، على العمل الذي قمتم به أنتم والأمانة العامة.

لقد طلبت الكلمة للإعراب باسم وفد بلادي وزملائي أعضاء المكتب عن تقديرنا لأمين اللجنة الأولى، السيد محمد ستار، الذي وبعد ٣٠ عاما من خدمة المنظمة - قضى ٢٠ عاما منها مع اللجنة الأولى وخمسة أعوام منها بصفته أميناً للجنة - سيتمتع قريبا بتقاعد يستحقه تماما. لقد عاش السيد ستار حياة مهنية طويلة ومثمرة ميزتها مهارته المهنية وتفانيه. ونحن نشكره على خدمته النفيسة ونتمنى له النجاح في المرحلة المقبلة من حياته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أقول بالأصالة عن نفسي إنني أود ترديد العبارات التي أعرب المقرر للتو عنها للسيد ستار، الذي يوشك على التقاعد من الأمانة العامة للأمم المتحدة والذي خدم المنظمة - والمجتمع الدولي

وخلفي بصفته رئيسا، وأيضا، بطبيعة الحال، أعضاء هذه اللجنة.

في رأيي أن اللجنة الأولى لديها إمكانية كبيرة غير مستغلة في مجال الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن نحاول باستمرار تحسين عملنا. وقائمة هذا العمل طويلة: ودعوني أبرز، في هذا السياق، مجرد بضعة أمثلة على ما يمكننا، في رأيي الشخصي، أن نقوم به.

أولا، المناقشة العامة يمكن أن تقصر إلى مجرد أسبوع واحد. وأعترف بأن هذا لن يكون دون تعقيدات، وبخاصة بالنسبة للوفود الأصغر حجما. لكن، في رأيي، المنافع ستزيد على الآثار السلبية. والمهم للغاية أن المناقشة العامة الأكثر تركيزا من شأنها أن تتيح حدا أقصى من المشاركة من العواصم طوال الفترة كلها. وينبغي أن نحول المناقشة العامة إلى جزء رفيع المستوى فعلا من عملنا، تجمّع سنوي للصفوة من خبراء الدول الأعضاء في نزع السلاح وعدم الانتشار.

ثانيا، يمكن تمديد الجزء الخاص بالمناقشة المواضيعية وتحويله إلى مرحلة أكثر تفاعلا ذات طابع استشاري من عملنا. وبشكل أكثر تحديدا، المشاورات غير الرسمية، سواء كانت بشأن مسائل مواضيعية أو بشأن مشاريع قرارات بمفردها، يمكن أن تستخدم وفقا للطريقة التي تستخدم بها في لجان الجمعية العامة الرئيسية الأخرى. وتلك المشاورات غير الرسمية، التي يرأسها منسقون يعينهم المكتب وتحظى بكامل خدمات المؤتمرات، يمكن أن تساعد الدول الأعضاء على الاقتراب أكثر من تفاهم مشترك بشأن بعض المسائل، ويمكن أن توفر، على الأقل، مكانا لمناقشة أكثر تفاعلا بشأن مسائل أخرى.

ثالثا، ينبغي أن يفحص جدول أعمالنا بعناية حتى يعكس على نحو أفضل المضمون المواضيعي الحقيقي لعملنا.

السلطة الملزمة التي تتمتع بها المعاهدات، إلا أنه يمكنها أن تعزز سيادة القانون التي تحكم تقييد وإزالة أخطر الأسلحة في العالم. ويمكنها أيضا أن تحدد متطلبات المعايير الجديدة وأن تقيس مدى استعداد الدول الأعضاء لها. وطبيعة عملنا سياسية بالضرورة، ذلك لأننا نسعى إلى تحديد الأولويات للعمل الجماعي بين الدول الأعضاء بينما توفر محفلا مشتركا للتعبير عن آراءفرادى الوفود ومجموعات الدول.

ولتحقيق تلك المهام الصعبة يجب أن تكون لدينا إجراءات مرنة بشكل كاف لتلبية احتياجات جميع الدول الأعضاء، وتكون ذات هيكلية فعالة لضمان تحقيق جهودنا لنتائج ملموسة وعملية. ويسعدني أن اللجنة قد اتخذت هذا العام بعض الخطوات الأولية لتحسين عملية التداول فيها.

وفي العام الماضي كان سلفي قد حث جميع الأعضاء على الاستجابة لتقرير الأمين العام عن إصلاح الأمم المتحدة (A/57/387) والمقدم إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ورغم أننا، ومرة أخرى، لم ننجح في اعتماد النطاق الكامل من الإصلاحات الإجرائية والإدارية المحددة في تلك الوثيقة الهامة، إلا أننا دفعنا تلك العملية إلى الأمام في عدد من الجوانب.

فلقد خصصنا وقتا لتبادل غير رسمي للآراء بشأن هذه المسألة بالتحديد. وعلاوة على ذلك، اعتمدنا ٢٩ مشروع قرار ومشروع مقرر دون تصويت، بما في ذلك مشروع قرار عن تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى.

والآن، أعترم إعداد تقييم - تقييمي بصفتي رئيسا - لتبادل الآراء غير الرسمي بشأن أساليب عملنا الذي أجريناه قبل أسبوعين. وأنا أرى أن من المهم للغاية أن يسجل على الورق جوهر تلك المناقشة المثمرة للغاية. ويجب ألا تترك لتلاشي في الهواء، كما يحدث كثيرا في هذه المنظمة. وسوف أشرك معي في هذا التقييم رئيس الجمعية العامة،

مشاريع القرارات، وتجميعها معا أو إعطائها شكلا متعدد السنوات ليس من المفروض أن يتحقق على حساب إلغاء الأهمية الموضوعية لأي مشروع قرار. بل على العكس من ذلك، تلك الإصلاحات ينبغي أن تمكننا من تركيز طاقاتنا وانتباهنا على نتائج أكثر تحديدا. ولأن أية عملية محسنة يمكن أيضا أن تفتح الطريق أمام تحسينات في جوهر عملنا، فإنني متفائل بشأن مستقبل الإصلاحات، وأعتقد أننا خطونا بعض الخطوات في الاتجاه الصحيح. وقد يلي قريبا إصلاح آخر - سواء كان إجرائيا أو موضوعيا - كنتيجة لمداولاتنا.

وألاحظ، في هذا الخصوص، أن اللجنة اتفقت على إنشاء فريقين للخبراء: بشأن أمن المعلومات العالمية وأنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وبشأن موضوع القذائف بكل جوانبه. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت اللجنة مشروع قرار بشأن إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية للتفاوض على أداة دولية لتمكين الدول من تحديد وتتبع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة.

ومع ذلك، فإنني، مثل كل من يتتبع التطورات في هذه اللجنة تقريبا، أشعر بقلق أيضا حيال وجود انقسامات عميقة فيما بيننا بشأن بعض المسائل البالغة الأهمية المدرجة في جدول الأعمال العالمي للسلم والأمن الدوليين. ومرة أخرى، اعتمدت مدة مشاريع قرارات في وجه معارضة ليست غير قوية انطوت، في بعض الحالات، على تصويتات سلبية أو على الامتناع عن التصويت لعدد كبير جدا من الدول. ومع ذلك، فإن هذه الانقسامات لا تشكل شاهدا على أي فشل لعمليتنا. وبدلا من ذلك، فإنها تمثل العمل الذي لا يزال أمامنا في تعميق التعاون وتوسيع الأرضية المشتركة التي نقف عليها جميعا. وهناك مثل فنلندي مفاده أن "كل يوم جديد يدل على طريق جديد".

حتى ولو تم ذلك لغرض استعراضي فحسب، فإن عرضا أكثر منطقية وشفافية من شأنه أن يساعد بالتأكيد "الرأي العام"، الذي أشار إليه رئيس الجمعية العامة، على أن يتفهم على نحو أفضل ما نتعامل معه فعلا هنا. وإذا أ طرح ذلك ببساطة كبيرة أقول إنه يمكننا أن نخفض جدول أعمالنا إلى ١٠ بنود في مجموعات، متطابقة مع المجموعات المواضيعية الحالية، مع جعل مشاريع القرارات المختلفة التي تعتمد الآن في إطار كل مجموعة تشكل البنود الفرعية بشأن جدول أعمال معاد تنظيمه. ومشاريع القرارات الجديدة يمكن أن تعرض في إطار أي بند من البنود العشرة الموضوعية في مجموعات.

رابعا، حتى وإن كان رئيس اللجنة الأولى ينتخب مقدما في الوقت الراهن، فإنه ينبغي أن يستفيد من وجود سائر أعضاء المكتب قبل بدء الدورة. وعلاوة على ذلك، قد يكون موعد أوائل الصيف لا يزال متأخرا لإجراء الانتخاب، إذا أردنا أن نتيح للرئيس وللمكتب فرصة إجراء مشاورات مقدما مع الدول الأعضاء. ولذلك، أقترح أن تقدم انتخابات مكاتب اللجان الرئيسية إلى الربيع، أي قبل حوالى ستة أشهر من بدء دورة الجمعية العامة الجديدة. وهذه المسألة مثل بعض المسائل الأخرى، سيتعين البت فيها في إطار الجمعية العامة ككل، في جلسة عامة.

دعونيؤكد أن هذا هو جزء فحسب من قائمة أطول للعمل الممكن الاضطلاع به. وكما قلت، بعض الاقتراحات التي طرحتها يمكن أن تحققها اللجنة الأولى وحدها، لكن البعض الآخر سيتعين بالتأكيد أن يجري التصرف بشأنه من جانب الجمعية العامة في مجموعها.

ودعونيؤكد، مرة أخرى، أننا لا نسعى إلى إصلاح لمجرد الإصلاح، ولكن لكي نحسن أثر ومصداقية عمل هذه اللجنة. والغرض الحقيقي من الجهود، مثل تخفيض عدد

السيد محمد ستار، وكل زملائه على جميع الجهود الدؤوبة التي بذلوها في تمكين اللجنة من إنجاز عملها بسلاسة.

وأعرب أيضا عن تقديري الخالص لكل المترجمين الشفويين، والمترجمين التحريريين، ومدوني المحاضر، وموظفي الصحافة، وموظفي الوثائق، وموظفي المؤتمرات ومهندسي الصوت الذين عملوا بجد في خفاء من أجل الوصول بعمل هذه اللجنة إلى خاتمة ناجحة.

وأخيرا، أود أن أشكر ممثلي المجتمع المدني الذين تابعوا - هذا العام أسوة بما حدث في الماضي - دورتنا، والذين هم بحق جزء لا غنى عنه من مجتمع اللجنة الأولى، وساعدوا على نقل نتائج مداولاتنا إلى جمهور أوسع، وأود أن أضيف أنني أقدر لهم شخصيا المشورة التي أسدوها طوال أعمالنا، وأتطلع إلى مساهمتهم البناءة في المستقبل.

وستعود اللجنة الأولى إلى الانعقاد في العام القادم، في أوائل الصيف، لانتخاب رئيسها للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

وبهذا، اختتمت اللجنة الأولى أعمالها في الجزء الرئيسي من الدورة الثامنة والخمسين.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.

أود أن أختتم بياني بإبداء بعض الملاحظات النهائية. أود أن أعرب عن تقديري الخالص لكل أعضاء المكتب على التعاون الذي قدموه إلي خلال هذه الدورة. لقد تأثرت بشكل خاص بروح الاستعداد لتقديم تنازلات والمرونة التي أعربت عنها كل الوفود خلال مراحل عمل اللجنة المختلفة. وقد كان من دواعي الشرف العظيم لي بالتأكيد أن أعمل معكم جميعا. وأشكر أيضا كل الوفود على تعاونها وتأييدها الكاملين في استخدام الوقت والتسهيلات المخصصة للجنة الأولى بطريقة كفؤة.

علاوة على ذلك، من بين ما يبلغ إجماله ٤٦ مشروع قرار وسبعة مشاريع مقررات، نجحت اللجنة في اعتماد ٢٩ منها بتوافق الآراء. وهذه النتيجة دليل واضح على أن كل الوفود كانت جهودها مثمرة في إجراء المشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف خلال دورة اللجنة كلها.

وقبل اختتام ملاحظاتي، أود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق لزملائي أعضاء المكتب: نواب الرئيس الثلاثة، السيد أنور بن يوسف ممثل تونس، والسيد سوريا تشينداوونغسي ممثل تايلند، والسيد يونوت سوسينو ممثل رومانيا؛ ومقرنا، السفير ميغيل كاربو ممثل إكوادور. إن حكمتهم، وخبرتهم ومشورتهم الجيدة جدا كانت بالغة الأهمية في السماح لي بالاضطلاع بعملتي على نحو فعال بصفتي رئيسا لهذه الهيئة الهامة. لقد آزرني دائما بالفعل خلال هذه الدورة كلها.

واسمحوا لي، بالنيابة عن اللجنة، بأن أعرب عن امتناني العظيم لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد نوبوياسو آبي، على الدعم الذي قدمه هو والعالمون معه من إدارة شؤون نزع السلاح. وبالنيابة عن اللجنة، أود، مرة أخرى، أن أعرب عن شكري الخاص لأمين اللجنة،